

مريم المهيري: الثروات المائية تمثل جزءاً أساسياً وبالعالية الأهمية من الأمن الغذائي للدولة





تعزيز حضور المرأة الإماراتية في قطاعات الصيد والاستزراع السمكي -

دبي : «الخليج»

عقدت اللجنة العليا لحماية واستغلال وتنمية الثروات المائية الحية اجتماعها الثاني للعام 2022، برئاسة مريم بنت محمد سعيد حارب المهيري وزيرة التغير المناخي والبيئة، حيث أكدت أن الثروات المائية تمثل جزءاً أساسياً وبالغ الأهمية من الأمن الغذائي لدولة الإمارات وأن الوزارة تولي هذا الملف اهتماماً كبيراً نظراً للظروف الراهنة على مستوى العالم.

حضر الاجتماع كل من: هنا سيف السويدي، رئيس هيئة البيئة والمحميات الطبيعية في الشارقة، وأصيلة عبدالله علي المعلا، مدير عام هيئة الفجيرة للبيئة، والدكتور سيف محمد الغيص، مدير عام هيئة حماية البيئة والتنمية في رأس الخيمة، والمهندسة حصة آل مالك، مستشار الوزير لشؤون النقل البحري، بوزارة الطاقة والبنية التحتية، وعائشة بالحرفية وكيل الوزارة المساعد لقطاع العمل بوزارة الموارد البشرية والتوطين، وأحمد إسماعيل الهاشمي، المدير التنفيذي لقطاع التنوع البيولوجي البري والبحري بهيئة البيئة أبوظبي، والمهندس خالد معين الحوسني المدير التنفيذي لقطاع الصحة العامة والبيئة بدائرة البلدية والتخطيط عجمان.

كما حضر الاجتماع الدكتور ناصر محمد سلطان، وكيل الوزارة المساعد لقطاع التنوع البيولوجي والأحياء المائية بالوكالة، وأحمد محمد الزعابي، مدير إدارة استدامة الثروة السمكية.

وضمنت أجندة الاجتماع استعراض مستجدات العمل على المواضيع المتعلقة بالصيادين وخدماتهم، وعرضاً تقديمياً حول ممارسة إمارة أبوظبي الخاصة بتنظيم الصيد، وعرضاً تقديمياً آخر تضمن مقترحات حول تمكين المرأة في قطاعات الصيد والاستزراع السمكي، وعرضاً تقديمياً ثالث عن تنظيم تصدير بعض أنواع الأحياء المائية.

وخلال الاجتماع أشارت المهيري بأن الثروات المائية تمثل جزءاً أساسياً وبالغ الأهمية من الأمن الغذائي للدولة، وهو الملف الذي توليه الوزارة اهتماماً كبيراً نظراً للظروف الراهنة على مستوى العالم، منوهة بأهمية الدور الذي تلعبه اللجنة العليا لحماية واستغلال وتنمية الثروات المائية الحية لضمان استدامة أحد أهم مصادر الغذاء على المستوى الوطني. وفي إطار المبادرات المقترحة لتمكين المرأة، أكدت الوزيرة بأنه وبموجب توجيهات القيادة الرشيدة ومن خلال دعم مختلف الجهات الحكومية فإن دولة الإمارات شهدت تنفيذ العديد من المبادرات الهادفة إلى تعزيز مكانة ونجاح المرأة في مختلف المجالات. مشيرة إلى سعي وزارة التغير المناخي والبيئة وكافة الشركاء الاستراتيجيين لتعزيز حضور المرأة الإماراتية في قطاعات الصيد والاستزراع السمكي في مختلف إمارات الدولة، وتقديم الدعم اللازم لهن لتحقيق التطور والتميز.

وأشادت بإسهامات كافة الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية في الدولة المعنية بقطاعات الصيد والاستزراع السمكي في تحقيق استدامة الموارد المائية الحية وتعزيز الأمن الغذائي. كما شكرت أعضاء اللجنة على تعاونهم وشجعتهم على مواصلة تقديم المقترحات والتوصيات التي تضمن تكامل الجهود للاستخدام المستدام للموارد المائية الحية في دولة الإمارات والحفاظ عليها.